المبحث الثالث

خطوات التفسير بالمأثور واتجاهاته

مَرَّ التفسيرُ بالمأثورِ في عدة خطوات، منذُ عهدِ رسول الله ﷺ حتى ما بعدَ عصرِ الإمام الطبري، وتدرَّجَ في هذه الخطواتِ تدرُّجاً ملحوظاً، وكان في كلِّ مرحلةٍ وخطوةٍ له ملامح ومزايا واتجاهات، وسنرصدُ فيما يلي خطواتِه ومراحلَه، ونتعرَّفُ على اتجاهاتِه ومزاياه فيها، بعون الله.

الخطوة الأولى ـ التفسير بالمأثور في طور الرواية والمشافهة:

كان التفسيرُ بالمأثورِ في هذه الخطوة الأولية يقوم على الرواية والنقل، وكان بالمشافهةِ والسماع، ولم يدوَّنْ في الكتب.

وكانت هذه الخطوةُ زمنَ الصحابة وبدايةِ عصرِ التابعين، في القرنِ الأول الهجري، في عهدِ الخلفاءِ الراشدين والأمويين.

وكان التفسيرُ بالمأثور في هذه الخطوة يتحققُ على أيدي الصحابة رضوان الله عليهم، وقد تلقى الصحابةُ التفسيرَ عن رسولِ الله ﷺ، لأنه بيَّنَ لهم ما كانوا يحتاجون إليه من معاني القرآن. كما تلقَّوه عن بعضِهم بعضاً، حيثُ كان الصحابيُّ يروي التفسيرَ بالمأثورِ عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابةِ الآخرين.

وظهرَ مفسِّرون من كبار الصحابة، كالخلفاءِ الأربعةِ وابنِ مسعود وابن عباس وأُبيّ بن كعب وعائشة رضوان الله عليهم.

واستمرّت هذه الخطوةُ حتى بدايةِ عصرِ التابعين، حيث تلقَّى كبارُهم التفسيرَ مشافهةً بالروايةِ عن الصحابة.

وكانت مصادرُ التفسيرِ زمن الصحابة في هذه الخطوة: القرآن والحديث واللغة والاستنباط.

حيث كان الصحابيُّ يفسّرُ القرآن بالقرآن، وبحديثِ رسول الله ﷺ، وباللغةِ وشواهدِ الشعر، ويقدِّمُ بعد ذلك استنباطاتِه من الآيات.

ومن مميزات التفسير في هذه المرحلة:

١ ـ لم يفسر الصحابةُ القرآنَ جميعَه، وإنما فسّروا بعضَه، وهو ما غَمُضَ معناه، فالذي فسّروه آيات قليلة، حسبَ حاجةِ الناسِ إليها، وليس على ترتيب المصحف.

٢ ـ قلّة الاختلاف بين الصحابة في تفسير القرآن وفهم معانيه، وإنْ حصلَ بينهم اختلافٌ فهو من بابِ التنوُّع وليس التضادّ!

٣ ـ كانَ الصحابةُ يكتفون بالمعنى الإجماليِّ للكلمةِ أو الجملة القرآنية، ويقدِّمون ذلك المعنى والتفسيرَ بدون توسُّعٍ أو تفصيل، ولكن بأخصرِ لفظ.

٤ ـ ندرةُ الاستنباطِ العلميِّ للأحكامِ الفقهية من الآياتِ، وعدمُ الانتصارِ للمذاهبِ الدينيةِ بآياتِ القرآن، لأن الصحابةَ على مذهبٍ عقيديٍّ واحد!

٥ ـ لم يُدَوِّن الصحابةُ شيئاً من التفسير، وإنما كانوا يكتفون بإلقائِه مشافهة، وسماعِه مشافهة، وحفْظِ ما كانوا يسمعون.

٦ ـ اتّخذَ التفسيرُ بالمأثورِ في هذه المرحلة شكلَ الحديث، بل كان جزءاً من الحديث، وفرعاً من فروعه، فكنتَ ترى حديثاً في الصلاةِ بجانبِ حديثٍ في الجهاد، بجانبِ تفسيرٍ لآية، بجانبِ مسألةٍ في الميراث، بجانبِ روايةٍ في السيرة.. وهكذا[1]!

وظهرت في هذه المرحلةِ أشهرُ مدارسِ التفسير، وهي ثلاثة: مدرسةُ التفسير بمكة، وإمامُها عبدُ الله بن عباس، ومدرسةُ التفسير بالمدينة وإمامُها أُبَيُّ

---

(١) التفسيرُ والمفسرون للذهبي: ١/ ٩٧ ـ ٩٨.

ابنُ كعب، ومدرسةُ التفسير بالكوفة وإمامُها عبدُ الله بن مسعود، رضي الله عنهم. ولكلِّ إمامٍ منهم تلاميذ كثيرون من التابعين، وقد ذكرنا بعضَهم في الفصلِ الأول، عند حديثنا عن حركة التفسير.

قال الإمامُ ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير: «... أعلمُ الناسِ بالمغازي أهلُ المدينة، ثم أهلُ الشام، ثم أهل العراق. أهلُ المدينة أعلم بالمغازي لأنها كانت عندهم، وأهلُ الشامِ كانوا أهلَ غزوٍ وجهاد، فكانَ لهم من العلمِ بالجهادِ ما ليس لغيرهم...

وأمّا التفسيرُ فإنَّ أعلمَ الناس به أهلُ مكة، لأنهم أصحابُ ابن عباس، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرِهم من أصحابِ ابن عباس كطاووس، وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير، وأمثالهم.

وكذلك أهلُ الكوفة، من أصحابِ عبد الله بن مسعود.. وعلماءُ أهلِ المدينة في التفسير مثلُ زيد بن أسلم، الذي أخذَ عنه مالك التفسير، وأخذَه عنه أيضاً ابنُه عبدُ الرحمن، وعبد الله بن وهب...»[1].

الخطوة الثانية ـ تدوين التفسير بالمأثور مع الحديث:

انتقلَ التفسيرُ بالمأثورِ خطوةً ثانية، وهي كتابتُه وتدوينُه على أيدي علماءِ التفسير من التابعين وتابعيهم. وكانت هذه المرحلةُ في عصر التابعين وتابعيهم، في القرنِ الثاني الهجري، زمنِ العباسيين.

والذين قاموا بتدوينِ التفسيرِ في هذه المرحلة هم التابعون، وتابعو التابعين.

وكانوا يُدَوِّنون ويَكتبون الأقوالَ المأثورة في التفسير سواء كانت أحاديثَ مرفوعة، أو رواياتٍ موقوفةً على الصحابة، أو أقوالاً لكبار التابعين.

كانوا يكتبون تلك الروايات «مُسْنَدَةً» كالأحاديثِ في الموضوعات الأُخرى، وكانوا يُدَوِّنونها ضمنَ كتبِ الحديث ورواياتِه التي أخذوها عن شيوخهم من

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص٦١.

الصحابة. حيث تكفَّلَ علماءُ كلِّ بلدٍ بكتابةِ ما وصلَهم من علمِ إمامهم من الصحابة، سواء كان تفسيراً أو حديثاً أو فقهاً أو عقيدةً أو استنباطاً.

ظهر من التابعين مفسِّرون أعلامٌ كتبوا أقوالَ أئمتهم في التفسير، مثل مجاهد (١٠٤هـ)، وسعيد بن جبير (٩٥هـ)، وقتادة (١١٨هـ)، الذين دوَّنوا أقوالَ إمامِهم ابن عباس، ومثل محمد بن كعب (١٢٠هـ)، وزيد بن أسلم (١٣٦هـ) اللذيْن دوَّنا أقوالَ إمامِهم أُبيِّ بن كعب، ومثل الحسن البصري (١١٠هـ)، ومسروق بن الأجدع (٦٣هـ) اللذيْن دوَّنا أقوالَ إمامِهم عبدِ الله بن مسعود[١].

ومن التفاسير التي جُمعتْ، والتي عاش أصحابُها هذه الفترة: تفسير مجاهد، وتفسير قتادة، وتفسير الحسن البصري، وتفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير (١٢٨هـ)، وقد نُعرِّفُ ببعضِ هذه التفاسير فيما بعد:

الخطوةُ الثالثة ـ تدوينُ التفسيرِ بالمأثور مسنداً مستقلاً عن الحديث:

انفصلَ التفسيرُ بالمأثورِ في هذه المرحلة عن الحديث، وعمدَ أصحابُ كتبِ التفسير المدوَّنةِ إلى جمعِ التفسيرِ بالمأثورِ خاصة، ولم يوردوا معه شيئاً من الحديث أو غيره.

وكانوا يكتبون الرواياتِ المأثورةَ مسندةً، يَذكرون في كلِّ رواية إسنادَها، ولكنّهم لم يكتبوا تفسير آياتِ القرآن وسُوَرِه كلِّها، وإنما كانوا يكتبون التفسيرَ الذي وصلَ إليهم، فلم يكتبوا تفسيرَ القرآنِ كاملاً.

وكانت هذه الخطوةُ في عصرِ أتْباعِ التابعين، في القرنين الثاني والثالث.

ومن التفاسيرِ المطبوعةِ التي دُوِّنَتْ في هذه المرحلة، والتي تُمثِّلُ هذه الخطوة، صحيفةُ علي بن أبي طلحة (١٤٣هـ) في التفسير عن ابن عباس، وتفسير سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)، وتفسير سفيان بن عيينة(١٩٨هـ)، وتفسيرُ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، وتفسير عبد بن حميد (٢٤٩هـ)،

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ١/ ١٤٠ ـ ١٤٦.

وتفسيرُ إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، وتفسير النسائي (٣٠٣هـ).

الخطوة الرابعة ـ تأليف تفاسير كاملة مسندة مأثورة:

أصبحَ التفسيرُ في هذه المرحلةِ علماً مستقلاً قائماً بذاته، حيث انفصلَ التفسيرُ فيها عن الحديث نهائياً.

اعتنى المفسرونَ بالمأثورِ في هذه المرحلة بجمعِ الرواياتِ المأثورةِ في التفسير، من الأحاديثِ وأقوالِ الصحابة، وأقوالِ التابعين وتابعي التابعين.

وظهرتْ في هذه المرحلةِ تفاسيرُ كاملة للقرآن على ترتيب المصحف، تُذْكَرُ فيها الأقوالُ المأثورةُ في كلِّ آية، وبذلك وُجِدَت التفاسيرُ الكاملةُ للقرآن، وكانت أسانيدُ الرواياتِ مثبتةً في تلك التفاسير.

دُوِّنَ في هذه المرحلة تفسيرُ ابنِ ماجه (٢٧٣هـ)، وتفسيرُ الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، وتفسيرُ أبي بكر بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ)، وتفسيرُ ابنِ أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، وتفسيرُ ابنِ حبان (٣٦٩هـ)، وتفسيرُ الحاكم (٤٠٥هـ)، وتفسيرُ أبي بكر بن مِرْدَوَيْه (٤١٠هـ).

وخيرُ ما يمثلُ هذه المرحلةَ تفسيرُ ابنِ أبي حاتم وتفسير الطبري، وهما مطبوعان.

الخطوة الخامسة ـ حذف الإسناد من التفاسير المأثورة:

هذه الخطوةُ كانت بعدَ الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مِرْدَوَيْه ـ أصحابِ أشهرِ وأسبقِ ثلاثةِ كتب في التفسير المأثور ـ.

وتميَّزَ التفسيرُ بالمأثور في هذه الخطوة بحذفِ الإسناد، حيث كانَ المفسرون يحذفون إسناد الرواياتِ المأثورة من بابِ تسهيلِ التفسيرِ على الدارسين، وصاروا لا يكتفون بذكرِ الرواياتِ المأثورةِ الصحيحة، وإنما يذكرون كلَّ ما وصلَهم من الروايات، سواء كانت صحيحةً أو ضعيفةً، وبما أنَّ هذه الروايات محذوفةُ الأسانيد فمن الصعب تخريجُها والحكمُ عليها واعتمادُ ما صحَّ منها.

وكان المفسرون في هذه المرحلةِ يذكرونَ الأقوالَ المأثورةَ المختلفةَ في تفسير الآية، عن الصحابةِ أو التابعين أو تابعيهم، وقد يكونُ بينَ هذه الأقوال تعارض، ولكن يصعبُ تخريجُ الأقوالِ لحذفِ أسانيدها.

كما كان المفسّرون في هذه المرحلةِ يتوسّعون في الأخذِ عن الإسرائيليات، يُفسّرون بها قصصَ الأنبياءِ وأحداثَ السابقين.

من التفاسيرِ التي تمثلُ هذه الخطوة: بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي، والكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق الثعلبي، وتفسيرُ البحر المحيط لأبي حيان، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، وفتح القدير للشوكاني.

أسباب الضعف في رواية التفسير بالمأثور:

تحدّثَ الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله في (التفسير والمفسرون) عن أسبابِ الضعفِ في روايةِ التفسير بالمأثور. والأسبابُ التي ذكرها هي:

١ ـ نشأةُ الوضعِ في التفسير:

وهو وضعُ واختلاقُ الرواياتِ في التفسير بالمأثور، ونسبتُها كذباً وزوراً إلى أعلامٍ من الصحابة أو التابعين كابن عباس أو علي بن أبي طالب أو ابن مسعود رضي الله عنهم.

ومن أسبابِ الوضعِ ظهورُ التعصّبِ المذهبي بين المسلمين، الذين انقسموا إلى شيعةٍ وخوارج ومعتزلة، ووقوعُ الخلافاتِ السياسية بين المسلمين من الأمويين والعباسيين وغيرهم.

وأدّى الـوضعُ إلى اختلاطِ الروايـاتِ المأثورةِ الصحيحـةِ عن الصحابة والتابعين بالرواياتِ الموضوعةِ المكذوبة، مما جعلَ بعضَ مَنْ لا يَعرفون يأخذونَ الرواياتِ بنوعيْها الصحيحةِ والموضوعةِ، لأنها رواياتٌ مأثورةٌ، وجعلَ آخرين يقفونَ في الجانبِ المقابل، وهو رفضُ وطرحُ الرواياتِ المأثورة بنوعيْها، وهذا باطلٌ كالأول.

ولقد قيّضَ اللهُ للتفسيرِ بالمأثورِ علماءَ متمكّنين، فقاموا بتخريجِ الرواياتِ المأثورة، و«فَرْز» صحيحها من موضوعها، وبيانِها للناس، وبذلك تمّتْ معرفةُ الرواياتِ الصحيحة، ومعرفةُ الرواياتِ الباطلة[1]!

وبهذا تغلّبَ العلماءُ الربّانيون على مشكلةِ «الوضع»، وقَضَوْا على هذا السبب، وعادتْ للتفسيرِ بالمأثورِ مكانتُه الأصيلة في علم التفسير، وعادتْ ثقةُ الباحثين به، وأمكنَ معرفةُ الرواياتِ الصحيحةِ والرواياتِ غيرِ الصحيحة.

٢ ـ دخول الإسرائيليات في التفسير بالمأثور:

عرفْنا أنَّ الإسرائيلياتِ هي الرواياتُ والأخبارُ غيرُ الثابتةِ، والمنقولةُ عن اليهودِ أو النصارى أو الأخباريّين، والتي تتعلّقُ بقصصِ الأنبياءِ وأحداثِ الماضي. وإذا لم يَرِدْ في الآياتِ أو الأحاديثِ الصحيحةِ شاهدٌ لصحةِ هذه الإسرائيليات فإنه لايجوزُ ذكْرُها وتفسيرُ القرآنِ بها، وقد تكلّمنا عن هذه المسألةِ من قبل.

ويهمُّنا هنا أنْ نَرْصُدَ دخولَ الإسرائيليات إلى التفسيرِ بالمأثور، ممّا سبَّبَ ضعفَ الرواياتِ المأثورة، وضعْفَ ثقةِ العلماء بها.

لم يعتمد الصحابةُ على الإسرائيليات في التفسيرِ بالمأثور، ولم يأخذوا عن أهلِ الكتاب من اليهود والنصارى في تفسيرِ قَصَصِ القرآن، ولم يَرجعوا إليهم في موضوعاتِ العقيدةِ أو الأحكام.

وكان بعضُ الصحابةِ يوردُ بعضَ تلك الروايات من الإسرائيليات في الأمورِ الثانوية الفرعية، كتوضيحٍ لبعضِ ما أجملَه القرآنُ في قصص السابقين، ولا يعتمدون ما يوردونه، بل يتوقّفون فيه، أي أنَّ مَنْ عادَ من الصحابةِ إلى أهلِ الكتاب كان يعرفُ كيفَ يأخذُ عنهم، ومتى، وفي أيِّ موضوع، وما كان يعتمدُ ما يأخذُه إنما يتوقفُ فيه.

وقد توسّعَ التابعون أكثرَ من الصحابةِ في العودةِ إلى الإسرائيليات، لكن

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي: ١/ ١٥٧ ـ ١٦٤.

كانَ أخذُهم منها بمقدار، وبدون توسّع.

وجاءَ مفسرونَ بالمأثور بعد ذلك فأفرطوا في الأخذِ من الإسرائيليات، بدونِ ضابطٍ أو مقدار، وملؤوا تفاسيرهم المأثورة بتلك الإسرائيليات المفصّلة المخالفةِ للكتابِ والسنّة، وهذه هي الطامّةُ الكبرى عند هؤلاء، التي طَغَتْ على التفسيرِ بالمأثور في تفاسيرهم!

وبذلك كانَ للإسرائيليات أثَرُها السيّئ في كتبِ التفسير بالمأثور، وليت المفسّرين بالمأثور نزّهوا تفاسيرَهم عن هذه الأباطيل، ولم يفسّروا بها كلامَ الله!

وأقطابُ الرواياتِ الإسرائيلية ثلاثة هم: كعبُ الأحبار، ووهبُ بن مُنبِّه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

والراجحُ عندنا هو عدمُ أخذِ الإسرائيليات، وعدمُ روايتها، وعدمُ تفسيرِ القرآنِ بها، إلاّ إذا جاءَ لها شاهدٌ من مصادرِنا الإسلامية، المتمثّلةِ في الآياتِ الصريحةِ والأحاديث الصحيحة المسندة إلى رسول الله ﷺ.

وقد سبقَ أنْ تحدَّثْنا عن ذلك عند عرضِنا لقواعد التفسير بالمأثور!

وقد وفّقَ اللهُ العلماءَ الربّانيين للوقوفِ أمام تلك الإسرائيليات، والنصِّ عليها، وتحذيرِ المسلمين منها، وظهرَ مفسّرون مُدقّقون نزّهوا تفاسيرَهم عن تلك الإسرائيليات.

وبذلك زال تأثيرُ هذا السبب، وعادت الثقةُ للتفسير بالمأثور[1]!

٣ ـ حذفُ الإسناد:

كان حذفُ إسنادِ الأقوالِ والرواياتِ المأثورة من أسبابِ ضعفِ التفسير بالمأثور. لأنه إذا كانت الروايةُ مسندةً فإنه يَسهلُ تخريجُها والحكمُ لها بالصحة، أو الحكمُ عليها بالضعف، من خلالِ معرفةِ أحوالِ رجالِ الإسنادِ من جرحٍ أو تعديل، بالعودةِ إلى كتب الرجال. أما إذا حُذفَ الإسنادُ من الرواية، وأُسندتْ

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ١/ ١٦٥ ـ ٢٠١؛ وانظر كتابنا: القصص القرآني، المجلد الأول، مبحث (كلمة في المنهج).

مباشرةً إلى التابعيِّ أو الصحابي أو رسول الله ﷺ، فإنه لا يمكنُ الحكمُ للروايةِ بالصحة، أو الحكمُ عليها بالضعف، فكيف يعرفُ الباحثُ ذلك إذا لم يعرف رجالَ السند الذين نقلوا تلك الرواية؟

لم يكن الإسنادُ موجوداً زمنَ الصحابة، ولم يكن الصحابةُ يسألونَ بعضَهم بعضاً عن الإسناد، لأنَّ الصحابة عدولٌ ثقات!

وفي عصرِ التابعين ظهرَ الوضعُ وفشا الكذب، فكانَ علماءُ التابعين يطلبون الإسنادَ لإمكانيةِ الحكم على الرواية، فإذا كانت الروايةُ مرويةً من قِبَلِ أحدِ الضعفاء أو المجروحين ردّوا روايته!

ولما دُوِّنَت التفاسيرُ في عصرِ أتباعِ التابعين، وسُجّلَتْ فيها الرواياتُ المأثورة، كانت تُذْكَرُ بأسانيدها، وظهرَ هذا في تفسيرِ السدي، وتفسير عبد الرزاق، وتفسير سفيان بن عيينة، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير ابن جرير الطبري، وغيرهم.

وبذلك كان يمكنُ تخريجُ الرواياتِ المأثورةِ في تلك التفاسير، ومعرفةُ الصحيحِ والضعيفِ منها، من خلالِ النظرِ في سند الرواية!

والمشكلةُ وقعَتْ بعدَ ذلك عندما صار المفسرون يوردون الأقوالَ المأثورة بدون إسناد. كما فعلَ المفسرون: السمرقندي والثعلبي والسيوطي والشوكاني وغيرهم. ولم يكن هؤلاء المفسرون يعتمدون الصحيحَ من الروايات المأثورة. وبذلك اختلط صحيحُ الرواياتِ بموضوعها.

ويمكنُ التغلبُ على هذا السبب بالعودةِ إلى كتبِ التفسيرِ بالمأثور، التي التزمَ أصحابُها بذكرِ الإسناد، كالطبري وابن أبي حاتم، فالرواياتُ المسنَدَةُ في هذه التفاسيرِ كثيرة، وتخريجُها ممكن، وبذلك يمكنُ معرفة الصحيح من تلك الروايات المأثورة، وعند ذلك لا تُقْبَلُ من رواياتِ التفاسير التي حذفت الإسناد إلاّ الرواياتُ التي اتفقت مع ما صحَّ من الروايات المذكورةِ مسندةً في التفاسير[1].

* * *

---

(١) انظر التفسير والمفسرون: ١/٢٩١-٢٠٣.